

الشرعية وبناء الحوكمة الرشيدة في الدستور الجزائري 2020 *Legitimacy and building Good Governance in the Algerian Constitution 2020*

فوزية بن عثمان، جامعة سطيف2، الجزائر fouzibenatmane@yahoo.fr

تاريخ قبول المقال: 13-04-2023

تاريخ إرسال المقال: 05-01-2023

المخلص:

إن البحث في مسألة الرشادة في إدارة الحكم إنما يرتبط بمدى شرعية النظام السياسي المنتهج في الدولة من خلال حرصه الدائم على تقديمه لأطر قانونية ومؤسسية شاملة للعملية الديمقراطية ومقبولة من المواطنين، فالتحديات الكبيرة التي أملت التحولات العالمية الراهنة على الدول المختلفة، وبشكل خاص الدول النامية ومنها الجزائر، والتي تعكس تفاقم التهديدات الأمنية والفقر، وزيادة عولمة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية واتساع حجم المجتمعات كل ذلك فرض على هذه الدول أن تأخذ بتوجهات مختلفة حول كيفية إدارة حكوماتها، وتحقيق الحاجات الإنسانية وأداء الوظائف المجتمعية. وفي هذا الصدد فإن النظام السياسي الجزائري اجتهد في مساندة التطورات العالمية والمحلية الراهنة بذكاء سياسي متميز، وحدث تعديلات دستورية غاية في الأهمية من أجل الوصول إلى تكريس شرعية الدولة و تدعيم فعاليتها، وتحقيق الرشادة في حكمها.

الكلمات المفتاحية: الشرعية؛ المشروعية؛ الدستور الجزائري؛ المؤشرات العالمية للحوكمة الرشيدة

Abstract:

The research on the issue of rationality in governance is related to the legitimacy of the political system adopted in the state through its constant keenness to provide comprehensive legal and institutional framework for the democratic process. Exacerbating security threats and poverty. The increase in the globalization of social and economic problems and the expansion of the size of societies all imposed on these countries take different directions on how to manage their governments, fulfill human needs and perform societal functions. The Algerian political system has strived to keep pace with current global and local developments with distinguished political intelligence, and the latest very important constitutional amendment in order to reach the consolidation of the state's legitimacy, enhance its effectiveness, and achieve rationality in its rule.

Key words : Legitimacy, Legality, the Algerian Constitution 2020, world Wide governance indicators

مقدمة:

تفرض التحديات الحالية على الدول المختلفة، وبشكل خاص الدول النامية ومنها الجزائر، وهي تلك التحديات الكبيرة التي أملت التحولات العالمية الراهنة، والتي تعكس تقاوم التهديدات الأمنية والفقر، واتساع حجم المجتمعات الذي ضاعف من عزلة نظام الحكم السياسي عن المواطنين، وزيادة عولمة المشاكل الاجتماعية والاقتصادية¹، تفرض تلك التحديات على الهياكل السياسية لهذه الدول أن تأخذ بتوجهات مختلفة حول كيفية إدارة حكوماتها.

وبات من الطبيعي في سياق كهذا، وفي ظل البيئة العالمية الحالية، أن تأخذ الدول بالتوجه نحو إدماج المواطن كشخص أو منخرط في تجمعات أو مؤسسات مدنية في المجتمع والقطاع الخاص، إدماجه في عملية صنع السياسات العامة والقرارات وتحمل المسؤوليات، وفق منهج الإدارة الجيدة لشؤون الدولة والمجتمع.

فالرشادة في الحكم تُتيح الإدارة الجيدة لشؤون الدولة والمجتمع، وهي ترتبط بكل من المشاركة والشفافية وتوسيع نطاق المساءلة، وتستند إلى معايير هي إقامة دولة الحق والقانون، التعددية السياسية، المراقبة الشعبية، الشفافية في تسيير شؤون الدولة، المحاسبة التي تقوم من خلال سلطة قضائية قوية وحرية التعبير والرأي.

ومن هنا يبدو جليا، الحاجة لوجود دولة شرعية وفعالة²، تستمد فيها الحكومة وجودها وبقائها من ضمان حرية التعبير والمشاركة للمواطن، وتكون قادرة على تحقيق الحاجات الإنسانية وأداء الوظائف المجتمعية. وتبعاً لذلك جاء دستور الجزائر 2020 (مؤرخ في 2020/12/30، جريدة رسمية عدد 82) بمستجدات في غاية الأهمية عبر عنها في ديباجة هذا الدستور بالقول: "يعبر الشعب عن حرصه لترجمة طموحاته في هذا الدستور بإحداث تحولات اجتماعية وسياسية عميقة" من أجل بناء جزائر جديدة، طالب بها سلمياً من خلال الحراك الشعبي الأصيل الذي انطلق في 22 فبراير 2019. وتضيف المادة 13 من ذات الدستور أن الدولة "تستمد وجودها وشرعيتها من إرادة الشعب ... (دستور، 2020).

فالمقاربة الجزائرية للشرعية تتمحور أساساً حول مركزية الشعب والمواطن في العملية السياسية ككل، فالشعب مصدر كل سلطة وفق نص المادة 7، ومن هذا المنطلق جاء طرح الإشكالية التالية: ما هي آليات المقاربة الجزائرية لتدعيم الشرعية المرتبطة بالتوافق بين الحكومة والمكونات المجتمعية في ظل المؤشرات العالمية للحوكمة الرشيدة؟

الشرعية وبناء الحوكمة الرشيدة في الدستور الجزائري 2020

وسيتم الاجابة على هذه الاشكالية وفق مناقشة وتحليل العناصر التالية:

- الشرعية وعلاقتها بمفهوم المشروعية
- الآليات المرتبطة بدولة القانون كضمانة للشرعية وبناء الرشادة في إدارة الحكم
- الآليات المرتبطة بمشاركة المواطن كضمانة للشرعية وبناء الرشادة في إدارة الحكم
- الآليات المرتبطة بفعالية الأداء السياسي كضمانة للشرعية وبناء الرشادة في إدارة الحكم

المبحث الأول: الشرعية وعلاقتها بمفهوم المشروعية

نحاول من خلال هذا المبحث مناقشة مفهوم الشرعية عند مختلف المهتمين والمختصين امثال "ماكس فيبر"، "ليبست"، "بيير كالام" و "جوزيان بولاد-أيوب"، وبيان العلاقة بين الشرعية ومفهوم المشروعية وفق التفصيل التالي:

المطلب الأول: الشرعية..مناقشة المفهوم:

يعد مفهوم "الشرعية" Legitimacy أحد المفاهيم الأساسية في العلوم السياسية، وإذا كان الأصل العربي للمفهوم يوحي بارتباطه بشكل مباشر بالاتفاق مع "الشرع"، فإن الأصل الأجنبي لا يبتعد عن ذات المعنى كثيرا، وان كان يساعد في الكشف عن تعدد المصادر الرضائية أي التي يرتضيها الناس كأساس للشرعية .

تعددت التعاريف التي تتناول مفهوم الشرعية، إلا أنها في معظمها تتناولها بالربط والتوافق بين الحكومة والمجتمع. خاصة وأن المهتمين بقضايا حقوق الإنسان والتنمية والأمن السياسي، لديهم نوع من التوافق المشترك حول الحاجة لدولة شرعية وفعالة، تستمد فيها الحكومة وجودها وبقاءها من ضمان حرية التعبير والمشاركة للمواطن، وتكون قادرة على تحقيق الحاجات الإنسانية وأداء الوظائف المجتمعية .

فيرى "ماكس فيبر" الشرعية بوصفها صفة تنسب لنظام ما من قبل أولئك الخاضعين له، ويعتبر النظام الحاكم شرعيا عند الحد الذي يشعر فيه مواطنوه أن ذلك النظام صالح ويستحق التأييد والطاعة³. ويعتبر "موريس دوفرليه" أن النظام السياسي يكون شرعيا عندما يمتثل للإجماع الشعبي، ووفق هذا المنظور، يكون شرعيا ليس فقط النظام الذي يعمل وفقا لقيمه الخاصة، وإنما أيضا ذلك الذي يستجيب على الأقل بشكل ضمني للتطلعات الشعبية⁴.

وفي ذات السياق، يؤكد "ليبست" أن الشرعية تكمن في قدرة النظام السياسي على توليد وتدعيم الاعتقاد بأن المؤسسات السياسية القائمة هي الأكثر ملاءمة لذلك المجتمع، ويُقدّر الأفراد والجماعات شرعية نظامهم السياسي أو عدم شرعيته، طبقا للطرق التي تلتقي بها قيم هذا النظام مع قيمهم⁵.

وتشترك هذه التعاريف جميعها في مقارنة الموضوع ضمن التوافق الأخلاقي بين الجهة الحاكمة والمجتمع، إنها تؤكد على أن مفهوم الشرعية يجب أن يتم تحديده من خلال علاقته وترابطه مع مفهوم الموافقة والقبول، ومع شبكة المعايير التي يحصل بصددتها التوافق بين أفراد المجتمع، ومع القانون الذي يعد عنصر حماية وتعميم للاتفاق حول الشرعية التي تتمتع بقيمة سياسية خارجة عن إطار النظام القانوني، فمصطلح الشرعية جاء كحل لمشكلة سياسية أساسية هي تبرير السلطة السياسية والطاعة في الوقت ذاته.

والى هذا المعنى، يشدد "بيير كالام" على أن الشرعية هي مفهوم غير موضوعي، لأنه يحيل الى إحساس المواطنين بأن السلطة السياسية والإدارية تمارس من قبل أشخاص "جيدين" وفق ممارسات صحيحة وبما يخدم المصلحة العامة، هذه الموافقة الكاملة من قبل المواطنين على الطريقة التي تدار بها شؤونهم هي بعد جوهرى للحكم وممارسة السلطة⁶.

وتوثق هذا المعنى أكثر "جوزيان بولاد-أيوب" عندما تؤكد بأن الشرعية يجب أن نفهمها من خلال علاقتها بالواقع وليس من خلال علاقتها بالقانون، ومن هذا المنظور فان الشرعية هي أكثر بكثير من الخضوع للقانون والتوافق مع أحكامه، إنها تبدو متطابقة على المستوى السياسي مع الأعراف والممارسات والأفكار العامة المنتشرة في المجموع⁷.

لكن هل يمكن فصل واقع السلطة عن شرعيتها؟ بعبارة أخرى، هل يمكن في آن واحد القبول بوجود السلطة ورفض القول بضرورة شرعيتها؟

إن جوهر الشرعية هو قبول المحكومين أو قناعتهم بأحقية الحاكم في ممارسة السلطة، حتى وان لم يرضوا دائما عن قراراته وسياساته، والمهم أن ثمة مصدرا للشرعية يختلف باختلاف طبيعة المجتمع ومسيرة تطوره وتكويناتها لاجتماعية الداخلية⁸. فالشرعية بحسب "سعد الدين إبراهيم" ليست حدية، تخضع لثنائية الوجود الدائم أو عدم الوجود، بل هي عملية صيرورة تدرجية متطورة، أي يمكن أن توجد بدرجات متفاوتة. قد تصل النخبة الحاكمة الى السلطة دون سند شرعي، ولكنها بمرور الوقت تكتسب شرعيتها وقبول المحكومين لأحقيتها في ممارسة السلطة. كما أن نظاما قد يبدأ حكمه وهو مستند الى شرعية واضحة، لكنه يفقد هذه الشرعية بمرور الوقت.

وتجدر الإشارة هنا، الى العلاقة الوثيقة بين الكفاءة والفاعلية وبين بناء الشرعية، وبحسب "بيار كالام" فان نظام الحكم يكون شرعيا عندما يحقق خمس معايير هي⁹:

- أن يكون قادر على تلبية الحاجات التي يشعر بها المجتمع

- أن يكون مؤسسا على القيم والمبادئ المشتركة
 - أن يكون منصفا
 - أن يُمارس على نحو فعال من قبل أشخاص جيدين وجديرين بالثقة
 - أن يطبق مبدأ التقليل من الإكراه
- ومن ثم، يمكن القول، أن الكفاءة والشرعية، يحدّدان معا مستوى الاستقرار السياسي والاجتماعي، بتجسيد قيم المجتمع العليا، وتحقيق أهداف¹⁰.

لكن إذا كانت الفاعلية والكفاءة تحيلنا الى الحديث عن وضع شرعي، فكيف تكون سلطة شخص على الآخرين شرعية وليست مشروعة فقط؟ بمعنى ما طبيعة العلاقة بين الشرعية والمشروعية؟

المطلب الثاني: الشرعية والمشروعية. تطابق أم تصادم أم ترابط بين المفهومين:

المشروعية مفهوم قانوني بامتياز، وهو يحيلنا الى الضمانات القانونية التقليدية لحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ويقصد بهذا المصطلح، احترام الحكام والمحكومين لقواعد القانون القائمة في بلد ما وسريانها عليهم سواء في علاقة الأفراد بعضهم ببعض، أم في علاقات هيئات الدولة ومؤسساتها، فالمشروعية تفترض توافق التصرفات التي تصدر عن سلطات الدولة ومواطنيها مع القواعد القانونية فيها¹¹.

ويكاد يُجمع على أن مبدأ المشروعية يعني "سيادة القانون" وهو الذي تبناه الدستور الجزائري الحالي (2020/12/30، جريدة رسمية عدد 82) من حيث أنه اي القانون الاساسي يستهدف اضافة المشروعية على ممارسة السلطات.

وهناك من يقسم تعريفات حكم القانون إلى فئتين:

- التعريفات التي تؤكد على الغايات النهائية التي يفترض أن يحققها حكم القانون للمجتمع، مثل فرض القانون، والنظام وإصدار أحكام وقرارات يمكن التنبؤ بها وفعالة.
- التعريفات التي تسلط الضوء على السمات المؤسسية التي يعتقد أنها ضرورية لتفعيل حكم القانون، مثل القوانين الشاملة، المحاكم المستقلة ذات الأداء السليم، وأجهزة تطبيق القوانين حسنة التدريب¹².
- ولأسباب تاريخية وعملية وقانونية، فإن العلماء والفلاسفة آثروا النوع الأول من التعريف، في حين الممارسين لحكم القانون والمهتمين ببرامج التنمية وحقوق الإنسان يميلون إلى استخدام النوع الثاني من التعريف¹³.

الشرعية وبناء الحوكمة الرشيدة في الدستور الجزائري 2020

وفي هذا السياق، فإن حكم القانون Rule of law يعني مرجعية القانون وسيادته على الجميع من دون استثناء، انطلاقاً من حقوق الإنسان بشكل أساسي، وهو الإطار الذي ينظم العلاقات بين المواطنين من جهة، وبينهم وبين الدولة من جهة أخرى، كما أنه ينظم العلاقات بين مؤسسات الدولة، وتحترم الفصل بين السلطات واستقلالية القضاء، وتؤمن هذه القواعد الحقوقية العدالة والمساواة بين المواطنين وهذا يتطلب وضوح القوانين وشفافيتها وانسجامها في التطبيق¹⁴.

إضافة إلى ما أكدت عليه المفوضية السامية لحقوق الإنسان في ملتقى سيول 2004 من أن سيادة القانون ضمانات قوية لحماية وترقية حقوق الإنسان بتوفير إطار قانوني قوي، ودستور يدعم هذه الحقوق وبتنفيذ فعال لجميع حقوق الإنسان الحقوق المدنية والسياسية والحقوق الاجتماعية الثقافية والاقتصادية. إضافة إلى محاكم مستقلة ونزيهة، وأنواع جديدة من المؤسسات الوطنية التي تلعب دوراً هاماً في تعزيز الوعي بالمعايير الدولية الخاصة بحقوق الإنسان، وضمان تنفيذها، وهي تعزز التصديق على الصكوك الدولية الخاصة بحقوق الإنسان والمشاركة في صياغة التشريعات وفقاً لها، ومراقبة تنفيذ القوانين والمعايير الدولية على الصعيد الوطني¹⁵.

ونخلص، إلى أن المشروعية هي التوافق مع القانون، أو كما عبر عنها "بيار كالام" بأنها ممارسة السلطة وفق القواعد والمبادئ المستمدة من الدستور والقوانين المكتوبة والفقهاء¹⁶.

من هنا، يظهر لدينا ذلك الاختلاف بين مفهومي الشرعية والمشروعية، حيث تعني الأولى قبول المحكومين بحق القائمين على السلطة بممارسة هذه السلطة. وتعني الثانية ضرورة التزام القائمين على السلطة بالدستور والقانون. فإذا رأى المحكومون أن القائمين على السلطة يغيثون هذه السلطة ولا يحق لهم ممارستها فقد نظام الحكم شرعيته، أما إذا لم يلتزم الحاكم بالدستور والقانون يفقد نظام الحكم مشروعيته.

ويؤكد على هذا المعنى أكثر "توبيرتو بوبيو" فهو يرى أن السلطة الشرعية هي السلطة ذات السند الصحيح، السلطة المشروعة هي سلطة ممارستها صحيحة. الشرعية هي الزاوية التي يقف فيها عادة صاحب السلطة، المشروعية هي الزاوية التي يقف فيها عادة الرعية. عندما يتذرع الحاكم بالشرعية، يتذرع الرعية بالمشروعية، أن تكون السلطة شرعية هذه مصلحة الحاكم، وأن تكون مشروعة فهذه مصلحة الرعية. بالنسبة للحاكم الشرعية هي التي تؤسس حقه، والمشروعية هي التي تؤسس واجبه، أما بالنسبة للرعية على العكس، فشرعية السلطة هي أساس ومرتكز واجبه في الطاعة والخضوع، ومشروعية السلطة هي الضمانة الأساسية لحق الرعية في ألا يضطهد¹⁷.

الشرعية وبناء الحوكمة الرشيدة في الدستور الجزائري 2020

غير أن فقهاء آخرون أمثال "ماكس فيبر" و"هانس كلسن" و"عبد الحميد متولي"، وهو التيار الذي يعتبر النظام القانوني معيارا لما هو شرعي، يرون بتطابق المفهومين على أساس حكم القانون، فالحكومة الفعلية التي تضع قواعد عامة فعالة على أساس دستور فعال تمثل الحكومة الشرعية للدولة، فأساس الشرعية السياسية هو إذا القوة الإلزامية للنصوص القانونية والدستورية، ونظرا لان الشرعية في نظام ديمقراطي تتجسد في المشروعية، فان الخروج على المشروعية يؤدي الى اللاشرعية، أي أن الشرعية وفق هذا الرأي تتطابق مع المشروعية من جهة نظر دستورية¹⁸.

والى هذا المعنى، انصرف توجه المشرع الدستوري في الجزائر عندما أكد في نص المادة 13 فقرتها الأولى من الدستور الحالي 2020 بأن "الدولة تستمد وجودها وشرعيتها من إرادة الشعب". وفي الحقيقة، فان الفكرة المستخلصة من اختزال الشرعية الى المشروعية، واقتصارها على شكلية القوانين، هي فكرة تقتصر للمصادقية¹⁹، فمختلف القواعد القانونية حتى تكون فعالة ويقبل المواطنون بها، لا تُشرَع إلا بالاستناد الى هيئات معترف بها مقدما، وبالنتيجة فان المشروعية لا تشكل نمط شرعية مستقل، وإنما تشكل مؤشرا على هذه الشرعية.

وحتى تكون فكرة الشرعية هي الخضوع للقانون والتطابق معه قابلة للدفاع عنها، فان المشروعية يجب أن تتطابق مع مصالح المجتمع، وبهذا الشرط فان التطابق مع القانون يشكل أحد معايير الشرعية، ويؤكد قبول أو موافقة أعضاء المجتمع²⁰. والمحصلة النهائية، هي أن القانون هو فعلا شرطا أساسيا للشرعية، ولكنه غير كاف إلا بقبول المواطنين ومكونات المجتمع الناتج أساسا من القدرة على جعل المواطن محور العملية السياسية، وهو ما اشار اليه الدستور الجزائري لعام 2020 واكد عليه في مواطن كثير سواء في ديباجة الدستور التي تحضى بنفس القيمة كما صلب الدستور او ما ورد في صيغة نصوص قانونية صريحة تنص على ادوات دستورية كفيلة عند تفعيلها بان تضمن الشرعية، نوضحها فيما يلي:

المبحث الثاني: الآليات المرتبطة بدولة القانون كضمانة للشرعية وبناء الرشادة في إدارة الحكم:

جاء في ديباجة الدستور الجزائري 2020 أن الشعب الجزائري...يعتزم أن يبني بهذا الدستور مؤسسات أساسها مشاركة كل المواطنين والمجتمع المدني بما فيه الجالية الجزائرية في الخارج في تسيير الشؤون العمومية، والقدرة على تحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة وضمان الحرية لكل فرد، في اطار دولة قانون..

ودولة القانون تتأسس على مبدأ استقلالية القضاء، الذي يعني وجود سلطة قضائية مستقلة بموجب مبدأ الفصل بين السلطات، سلطة مساوية للسلطتين التنفيذية والتشريعية فإذا كانت السلطة التشريعية هي التي

الشرعية وبناء الحوكمة الرشيدة في الدستور الجزائري 2020

تضع القانون والسلطة التنفيذية تنفذه، فإن السلطة القضائية كهيئة مستقلة تفسر القانون وتطبقه، وهو ما انتهجه المؤسس الدستوري لتدعيم الشرعية وفق التفصيل التالي:.

المطلب الأول: ما يتعلق بمبدأ الفصل بين السلطات:

فقد تبنت الجزائر هذا المبدأ بموجب دستور 1989، وكرسه نص التعديل الدستوري لعام 1996، غير أن الأمر لا يخلو من التعقيد سواء على مستوى النص القانوني أو على مستوى الممارسة. فهناك تداخل كبير بين السلطات، وهيمنة واضحة للسلطة التنفيذية على بقية السلطات مجسدة في الصلاحيات الواسعة الممنوحة لرئيس الجمهورية، ونخص بالذكر ما جاءت به المواد 78، 101، 124، 154، 164 من دستور 1996 على حساب تفعيل مبدأ الفصل بين السلطات، وتؤكد الأمر بمقتضى التعديل الدستوري 2008 الذي أنشأ مركز الوزير الأول بصفة معاون أو مساعد فقط لرئيس الجمهورية في ممارسة السلطة التنفيذية مما جعل هذه الأخيرة تتميز موضوعيا بالأحادية، واكتسبت الغلبة على بقية السلطات فكان النظام يوصف بأنه رئاسوي مفرط²¹.

وجاء دستور الجزائر 2020 الذي تميز بظهور مجموعة من الخصوصيات تتعلق بكيفية تكوين السلطة التنفيذية والعلاقة بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية طبقا لنص المادة 103 من ذات الدستور التي تنص "يقود الحكومة وزير أول في حال أسفرت الانتخابات التشريعية عن أغلبية رئاسية"، بحيث ربطت تكوين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية بنتائج الانتخابات التشريعية، وهو ما يعد تكريسا لمبدأ الإرادة الشعبية التي تستمد منه الدولة شرعيتها. إضافة الى تعزيز مبدأ الشرعية بذلك التوازن بين رئيسي الجمهورية والمجلس الشعبي الوطني، من خلال الانتخاب الشعبي لكليهما وفقا لما أكدته المواد 85 و 121، وأيضا من خلال تحديد مدة العهدة الانتخابية لكليهما وفقا للمواد 88 و 122.

المطلب الثاني: ما يتعلق باستقلالية وحياد القاضي:

لقد كرس دستور 1996 مجموعة من المبادئ التي من شأنها أن تجعل الجزائر دولة الحق والقانون، منها ما تعلق بتكريس استقلال القضاء ووصفه بالسلطة ضمن المواد 138-158، ولان استقلالية القضاء تعني استقلاليته ماليا وإداريا وقضائيا، وتجريم أي تدخل في شؤونه، بما في ذلك استقلال القاضي كفرد أثناء قيماه بواجبه، ولا سلطان على القضاة غير القانون²²؛ فقد أضفى دستور 2016 الحماية على القاضي، منها ما يخص مبدأ حياد القاضي بشكل أساسي وجعله لا يخضع إلا للقانون وفق نص المادة 165 كما يحمي القانون من كل أنواع الضغوطات والتدخلات، كما أنه يعد ضمانا قوية لتكريس مبدأ

الشرعية وبناء الحوكمة الرشيدة في الدستور الجزائري 2020

استقلال القضاة وفق المواد 166. وأضاف دستور 2016 أحقية القضاء بالنظر في الطعون في قرارات السلطات الإدارية تكريسا لمبدأ المشروعية.

ودعما لهذا المبدأ جاء دستور 2020 بضمانة مهمة تمثلت في إبعاد وزير العدل من عضوية المجلس الأعلى للقضاء وتكليف الرئيس الأول للمحكمة العليا برئاسة هذا المجلس (نيابة عن رئيس الجمهورية) ، وان هذا الأخير يضمن استقلالية القضاء، كما بين الدستور تشكيلة هذا المجلس بالتفصيل ضمن نص المادة 180 منه. إضافة الى دسترة التقاضي على درجتين في المواد الإدارية²³.

المطلب الثالث: ما يتعلق بقضاء الحقوق والحريات والمحكمة الدستورية:

تبنى المؤسس الدستوري الجزائري في التعديل الدستوري لسنة 2020 الأسلوب القضائي فيما يخص الرقابة على دستورية القوانين، من حيث انه أوكل مهمة هذه الرقابة لمؤسسة دستورية متخصصة هي المحكمة الدستورية لتعوض المجلس الدستوري. وهو ما يؤكد انتهاج المؤسس الدستوري الجزائري مسلك الرقابة القضائية بصفة واضحة ومباشرة، بعدما كان مهد لهذا النهج في دستور 2016، عندما اعتمد الدفع بعدم الدستورية كإجراء قضائي مميز وحديث في الجزائر. حيث نصت المادة 185 من التعديل الدستوري 2020 على أن "المحكمة الدستورية مؤسسة مستقلة مكلفة بضمان احترام الدستور، تضبط المحكمة الدستورية سير المؤسسات ونشاط المؤسسات العمومية، تحدد المحكمة الدستورية قواعد عملها". وبعد إنشاء هذه المحكمة قيمة مضافة في النظام الدستوري الجزائري، لكونها ستتولى مهام جديدة من بينها:

- أنها مؤسسة رقابية ذات طابع قضائي
- الفصل في الخلافات التي قد تحدث بين السلطات الدستورية.
- تعزيز ركائز الديمقراطية من خلال ضمان احترام الدستور
- ضمان الحقوق الأساسية والحريات العامة المكفولة دستوريا
- ضبط سير المؤسسات ونشاط السلطات العمومية
- المساهمة الجادة في أخلاقة الحياة العامة في الجزائر

كما اقر دستور 2020 في مجال الحقوق والحريات مبدأ الأمن القانوني وفقا لنص المادة 34 / 3 حيث نصت على "تحقيقا للأمن القانوني، تسهر الدولة عند وضع التشريع المتعلق بالحقوق والحريات على ضمان الوصول إليه ووضوحه واستقراره " والجدول التالي يوضح وضع الجزائر على مؤشر حكم القانون ومؤشر نوعية الحكم للأعوام 2011، 2016 و 2021

الشرعية وبناء الحوكمة الرشيدة في الدستور الجزائري 2020

وضع الجزائر على مؤشر حكم القانون و مؤشر نوعية الحكم للأعوام 2011، 2016 و 2021

مؤشر نوعية الحكم (2.5- ، 2.5+)	مؤشر حكم القانون (100-0)	البلد الجزائر
0.85 -	23.47	2011
0.91 -	18.27	2016
082 -	22.60	2021

Source; WB, Governance Matters 2022, Worldwide Governance Indicators 2022
home/Reportswww.worldbank.org/governance /wbi/

حيث يقيس مؤشر حكم القانون Rule of Law مدى ثقة المواطنين وكل المتعاملين في حكم القانون في المجتمع ومدى التقيد به، وخاصة نوعية إنفاذ العقود واستقلالية المحاكم، بالإضافة إلى احتمال حدوث الجرائم وأعمال العنف، ومؤشر نوعية الحكم يشمل مكونين أساسيين، مؤشر نوعية الإدارة في القطاع العام ومؤشر المساءلة العامة. المؤشر الأول يقيس فعالية وكفاءة البيروقراطية، حماية الملكية، مستوى الفساد، نوعية التنظيمات وآليات المساءلة الداخلية، أما مؤشر المساءلة العامة فيقيس مدى انفتاح المؤسسات السياسية ومستوى المشاركة، احترام الحريات العامة، شفافية الحكومة وحرية الإعلام والصحافة (WB، Governance Matters 2022).

المطلب الرابع: ما يتعلق بالشفافية والمساءلة:

الشفافية والمساءلة مقوم أساسي من مقومات مبدأ حكم القانون وبناء شرعية السلطة بأن تدعم ثقة المواطنين بها. فمن حق كل مواطن أن يراقب ويفهم، ويقرر مختلف القرارات والمشاريع، فالحق في المعلومة يمكن الفرد العادي من مناقشة القرارات العامة، بل وحتى تقديم الطعون أمام الجهات القضائية المختصة، كما أنه يحده من تعسف السلطة، لأنه يذكر المسؤولين بأنهم ملتزمون ومسئولون في مواجهة المواطن²⁴.

وجديد دستور 2020 هو دسترة السلطة العليا للشفافية والوقاية من الفساد ومكافحته بنص المادتين 204 و 205 ضمن الباب الرابع "مؤسسات الرقابة". والجدول التالي يوضح وضع الجزائر على مؤشر ضبط الفساد ومؤشر نوعية الحكم للأعوام 2011، 2016 و 2021

وضع الجزائر على مؤشر ضبط الفساد ومؤشر نوعية الحكم للأعوام 2011، 2016 و 2021

مؤشر نوعية الحكم (2.5- ، 2.5+)	مؤشر ضبط الفساد (100-0)	البلد الجزائر
-----------------------------------	----------------------------	------------------

الشرعية وبناء الحوكمة الرشيدة في الدستور الجزائري 2020

0.57 -	34.60	201 1
0.65 -	30.29	201 6
0,61 -	29.81	202 1

Source; WB, Governance Matters 2022, Worldwide Governance Indicators 2022

home/Reportswww.worldbank.org/governance /wbi/

حيث يقيس مؤشر ضبط الفساد Control of Corruption مدى استغلال السلطة العامة لتحقيق مآرب ومكاسب خاصة، بما في ذلك أعمال الفساد، بالإضافة إلى استحواذ النخبة وأصحاب المصالح الشخصية على مقدرات الدولة.

المبحث الثالث: الآليات المرتبطة بمشاركة المواطن كضمانة للشرعية وبناء الرشادة في إدارة الحكم

المطلب الاول: التجسيد الفعلي للحق في الانتخاب ضمانة لشرعية من يحكم:

يعتبر الحق في الانتخاب جوهر الحقوق السياسية بامتياز، كما أنه يعد البعد الإجرائي للديمقراطية، وآلية لمشاركة المواطن في صياغة السياسات واتخاذ القرارات. فالانتخابات الدورية الحرة والنزيهة تبين أن السلطة تُستمد من الشعب تجسيدا لمبدأ "الشعب مصدر كل سلطة"، كما أنها تعتبر وسيلة رقابة فعالة²⁵. إن الربط بين حق المواطن في الانتخاب ومبدأ "أن الشعب هو مصدر السلطة"، يحدد الطريقة التي يستمد من خلالها الحكام السلطة من الشعب، وكذا الطريقة التي تمكن المواطنين من ممارسة حقهم في مواجهة وتغيير من لا يُعبّر عن طموحاتهم وحاجياتهم. كما أن هذا الربط يُمكن الإنسان من الإحساس بقيمته كمواطن فاعل ومشارك في العمل العام، وفي صنع القرارات التي تقود الى النتائج الاجتماعية والاقتصادية التي يبحث عنها، وليس مجرد متلق ومنفذ لما يقرره صناع القرار.

والجزائر على امتداد تجربتها -في إطار التحول الديمقراطي والذي كانت بدايته بإقرار دستور 1989، عرفت ثلاث أنواع من الانتخابات، الانتخابات المحلية، الانتخابات التشريعية والانتخابات الرئاسية.

فالملاحظ أن التجربة الانتخابية في الجزائر فيها العديد من السلبيات أهمها: أن الانتخابات لا تعكس في مجملها مشاركة شعبية واسعة باستثناء الانتخابات الرئاسية، الأمر الذي جعل العزوف

الشرعية وبناء الحوكمة الرشيدة في الدستور الجزائري 2020

الانتخابي تعبيرا عن يأس المواطنين من حدوث تغيير عبر آلية الانتخاب، وعدم مسايرة قوانين الانتخابات للتحول، ما أدى إلى اضطرابات كثيرة عرفت التجربة الانتخابية، وتشكيك دائم بنزاهة الانتخابات، فمن قضية الوكالة إلى قضية القوائم المتنقلة إلى قضية المحاضر وغيرها من الإشكاليات الأساسية المرتبطة بهذا الأمر، مع إبداء ايجابية أساسية في قانون الانتخابات رقم 12/01 مؤرخ في 2012/01/12 والذي أعطي بعض الضمانات.

وجاء دستور 2020 ليعزز مبدأ الشرعية بإضفاء الحماية والفعالية على الصوت الانتخابي من خلال إنشاء السلطة الوطنية المستقلة للانتخابات وفق نص المادة 200 من الدستور، وتعديل قانون الانتخابات، ونزع الصلاحيات المتعلقة بوزارة الداخلية في مراجعة الدائرة الانتخابية ونزع صلاحيات المجلس الدستوري (سابقا) وضمها إلى السلطة الوطنية المستقلة، وأمر الدستور وفق نص المادة 203 من السلطات العمومية المعنية بتقديم الدعم الضروري للسلطة الوطنية المستقلة للانتخابات لممارسة مهامها تماشيا مع تجسيد الشرعية والتداول السلمي عن طريق انتخابات حرة، نزيهة، تعددية ودورية تجسد فعليا السيادة الشعبية. والجدول التالي يوضح وضع الجزائر على مؤشر إبداء الرأي والمساءلة ومؤشر نوعية الحكم للأعوام 2011، 2016 و 2021.

وضع الجزائر على مؤشر إبداء الرأي والمساءلة و مؤشر نوعية الحكم للأعوام 2011، 2016 و 2021

مؤشر نوعية الحكم (2.5+، 2.5-)	مؤشر ضبط الفساد (100-0)	الجزا نر
1.00 -	20.19	201 1
0.86 -	23.65	201 6
1.01 -	20.77	202 1

Source; WB, Governance Matters 2022, Worldwide Governance Indicators 2022
home/Reportswww.worldbank.org/governance /wbi/

حيث يقيس مؤشر إبداء الرأي والمساءلة Voice and Accountability مدى قدرة مواطني بلد ما على المشاركة في انتخاب حكوماتهم ، وفي تكوين الجمعيات وحرية التنظيم ، ومدى حرية وسائل

الشرعية وبناء الحوكمة الرشيدة في الدستور الجزائري 2020

الإعلام، كما يقيس هذا المؤشر مدى قدرة المواطنين على مساءلة صانعي القرار في مختلف المستويات سواء على المستوى المركزي أو على المستوى المحلي.

المطلب الثاني: دسترة المجتمع المدني

يعتبر نظام الجمعيات والمؤسسات المدنية الإطار القانوني لمؤسسات المجتمع المدني، وهو عبارة عن عملية التغيير والإصلاح في الدولة من خلال تفعيل دور المواطن في المشاركة النشطة والفاعلة في الشأن العام، والتفاعل الإيجابي مع مؤسسات الدولة من أجل احتواء ما ينشأ من نزاعات غير مقبولة يسببها غياب ثقافة العمل المدني.

لقد تم إصدار القانون العضوي المتعلق بالجمعيات تحت رقم 12-06، والذي جاء لإعادة هيكلة المجتمع المدني في الجزائر، فرغم أن هذا القانون جاء نتيجة الإصلاحات السياسية التي بادر بها رئيس الجمهورية في شهر أبريل 2011، إلا أنه كرس هيمنة الدولة من خلال منح الجهات الإدارية الحق في اعتماد مختلف الجمعيات أو رفضها، والإشراف والمراقبة البيروقراطية على نشاطها، والتدخل في شؤونها، أو حلها، وحضرها في بعض المجالات، إضافة إلى القيد المالي وحصر مصادر التمويل. وهذا ما ينتقص من استقلاليتها ويضعف فعاليتها في عملية الدفاع عن حقوق الإنسان التي تعتبر مناط الشرعية، وسبب استمرارية أي نظام سياسي في السلطة.

لذلك جاء دستور 2020 لمنح حركية جديدة للمجتمع المدني في الجزائر، هدفها تعميق حقوق المواطنة من خلال العمل على حماية الحقوق والحريات. وان حق إنشاء الجمعيات يمارس بمجرد التصريح به وفق نص المادة 23 من الدستور. كما نسجل لدستور 2020 إضافة نوعية في مجال دعم الشرعية وتوسيع المشاركة وتطوير وتعزيز مبدأ المواطنة من خلال دسترة المجتمع المدني ضمن الفصل الثاني بعنوان: "الشعب" في المادة 10 منه التي تنص على "تسهر الدولة على تفعيل دور المجتمع المدني للمشاركة في تسيير الشؤون العمومية". فالمجتمع المدني هو فضاء بامتياز لممارسة حقوق المشاركة والمواطنة، وإذ يؤكد الدستور على ضرورة إشراكه في تسيير الشؤون العمومية فإن الأمر لا يتعلق بحقوق فقط والمتمثلة في توسيع دائرة المشاركة المدنية ولكن أيضا يتعلق الأمر بالتزامات طوعية للمواطنين تجاه قضايا وتحديات مجتمعهم ووطنهم. والجدول التالي يوضح وضع الجزائر على مؤشر الاستقرار السياسي ومؤشر نوعية الحكم للأعوام 2011، 2016 و 2021

وضع الجزائر على مؤشر الاستقرار السياسي و مؤشر نوعية الحكم للأعوام 2011، 2016 و 2021

الجزا	مؤشر الاستقرار السياسي	مؤشر نوعية الحكم
نر	(100-0)	(2.5+، 2.5-)

الشرعية وبناء الحوكمة الرشيدة في الدستور الجزائري 2020

1.36 -	10.43	201 1
1.10 -	12.38	201 6
0.88 -	17.92	202 1

Source; WB, Governance Matters 2022, Worldwide Governance Indicators 2022
home/Reportswww.worldbank.org/governance /wbi/

حيث يقيس مؤشر الاستقرار السياسي *Political Stability* التصورات المتعلقة باحتمال زعزعة استقرار الحكومة أو إزاحتها مستقبلا، من خلال وسائل غير دستورية أو عنيفة، بما في ذلك الأعمال الإرهابية، فيؤثر ذلك على استمرارية السياسات، وتقييد قدرات المواطنين على التغيير (WB, 2022).

المبحث الرابع: الآليات المرتبطة بفعالية الأداء السياسي كضمانة للشرعية وبناء الرشادة في إدارة الحكم:

إن غاية كل نظام سياسي يريد الحفاظ على شرعيته، هي الوصول الى مستوى من الرضا النفسي للمحكومين. وينتهج في ذلك مبدأ الالتزام بالوعود الانتخابية، وبضرورة ضمان حقوق المواطن وتحقيق الاستقرار الداعم للتنمية لأجل تحقيق الرشادة. وضمن هذا السياق، أصبح لزاما على الدولة، أخذ المبادرة بضرورة التحسين وإدراك مبدأ الفعالية في أدائها السياسي، وفق منهجية التفاعل الأفقي والمشاركة المجتمعية

المطلب الاول: مفهوم الفعالية في الأداء السياسي:

يرتبط هذا المفهوم بأداء الهياكل السياسية في الدولة²⁶، والتي تمثل بالأساس مؤسسات الحكم وهي على الخصوص، الهيئات التشريعية والانتخابية والقضائية. بأن تكون الدولة وفق هذه الهيئات تشكل بؤرة العقد الاجتماعي الذي يحدد المواطنة، وأن تكون السلطة المفوضة بالسيطرة وممارسة القوة، وأن تضطلع بمسؤولية توفير الخدمات العامة وتهيئة بيئة تمكينية للتنمية البشرية المستدامة. فمؤسسات الدولة وبموجب أداءها الجيد، تنجز الكثير في مجالات، من قبيل تمكين الناس الذين تقوم بخدمتهم، ودعم حقوق الفئات الضعيفة، بتوفير الفرص المتكافئة، وكفالة المشاركة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية وتمكينهم من الوصول الى الموارد. والدولة التي يحيد أداءها عن هذه القواعد تصبح مصدرا لمخاطر تتهدد الحياة

والحرية، بحيث تصبح هذه الدولة نفسها بمؤسساتها، من الأخطار الرئيسية التي تحقق بأمن الإنسان بدلا من أن تكون ضامنة له.

وقد حدد تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2009 أربعة معايير تقيس أداء الدولة وهي²⁷

- مدى قبول المواطنين لدولتهم.

- التزام الدولة بالعهد الدولية الخاصة بحقوق الإنسان.

- كيفية إدارة الدولة لاحتكارها حق استخدام القوة والإكراه.

- مدى قدرة الرقابة المتبادلة بين المؤسسات على الحؤول دون إساءة استخدام السلطة.

فالأداء السياسي بالنتيجة، هو محصلة الأهداف أو النتائج أو الانجازات التي يجب أن تحققها الدولة بمختلف مؤسساتها وفق سلوكيات وأعمال ومهارات لتجسيد البرامج والوعود الانتخابية، بإتباع استراتيجيات مبنية على ما تم التخطيط له مسبقا، ومراعية لمدى تفاعل واستجابة المواطن. وتتمثل الفعالية فيما يتوافر لقرارات السلطة داخل المجتمع من صفة النفاذ وما تلتزم به من وعود انتخابية تتعلق بتحقيق الاستقرار والرفاه .

فالفعالية في الأداء السياسي هي قدرة النظام على أداء الوظائف المجتمعية، أي مستوى الأداء ومستوى العدل في توزيع هذا الأداء، وتتحقق الفعالية عندما يحقق النظام أمرين:

الاستقرار: باحتواء كل مصادر الاستقرار السياسي، وتحقيق مبدأ التضامن بناء على ترسيخ مبادئ الديمقراطية، وتجسيد المواطنة الفعلية، فينتج عن ذلك تمكين أكثر وانتفاع بالحقوق وغياب القهر والعنف.

الرفاه : يُعد الفقر الإنساني العقبة الرئيسية أمام الحصول على مستوى من المعيشة لائق. وقد أقر الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بأنه لكل واحد الحق في مستوى معيشي كاف للمحافظة على صحته ورفاهيته والحق في التعليم. فالرفاه إذا يتحدد بأربع محددات هي : إلغاء مصادر الجهل، إلغاء مصادر الفقر، إلغاء مصادر المرض و إلغاء مصادر الخوف. والتي تعطي في محصلتها مفهوما للأمن الإنساني، الذي يقوم على التمكين من حاجات المواطن ومنع وجود التعسف والقهر والتسلط، فالتحرر من الخوف والتحرر من الحاجة الذي يكون عن طريق تلبية الحاجات بصفة عادية ومستديمة، يؤديان إلى تحقيق الرفاه.

المطلب الثاني: هيكل مؤسسي تشاركي :

إن وجود هيكل مؤسسي يعتمد على المقاربة القائمة على المشاركة والتشارك من قبل المواطنين والفئات المجتمعية، يعتبر أمراً في غاية الأهمية، كونه يقود الى تحقيق الفعالية في الأداء بما يحقق بيئة تمكينية للحقوق ولإستدامة الحكومات، انطلاقاً من إعادة ترتيب العلاقة بين الحكومة²⁸ والمجتمع (العام والخاص)، والتي كان سببها هو إعادة صياغة دور الدولة.

ويمكن القول، بأن ذكاء الدولة يخلق ميكانيزمات ومؤسسات ترفع الأداء بتحقيق أكبر قدر من التقدم واحترام حقوق الإنسان، لأن هذا الاحترام نابع أصلاً من التزاماتها تجاه مواطن²⁹.

لهذا تم التركيز على الدور الجديد للدولة في اطار الحوكمة الرشيدة، من أجل تعزيز قدرتها وتطوير مؤسساتها بتفعيل السياسات التمكينية والأداء الفعال، لتكون مستجيبة لمتطلبات الناس، وضامنة للتنمية المستدامة،

في ذات السياق أكد دستور 2020 في مادته 9 هذا النهج بقوله "يختار الشعب لنفسه مؤسسات غايتها المحافظة على السيادة والاستقلال الوطنيين ودعمهما... ترقية العدالة الاجتماعية... القضاء على التفاوت الهوي في مجال التنمية... ضمان الشفافية في تسيير الشؤون العمومية... حماية الحريات" ...

المطلب الثالث: كفاءة الإدارة:

تعتبر التنمية الإدارية المعبرة عن كفاءة الإدارة واحدة من أعظم نقاط القوة التي تقود الى إحداث الفعالية في الأداء بما يتيح فرص تحقيق الاستدامة، وبخاصة في مجال كفاية القدرات الوطنية. فلقد حدث تحول جوهري في الإدارة العامة نتيجة التغيرات والتحديات التي واجهت وتواجه الإدارة العامة الحكومية، بحيث تحولت من إدارة عامة تقليدية، الى إدارة عامة حديثة بفعل القدرات التي اكتسبتها في التخطيط، والتنسيق، والتنفيذ، والرقابة على السياسات المتبعة. وتظهر مساهمة كفاءة الإدارة في تحقيق الفعالية للأداء السياسي في مجالات ثلاث هي:

أ- إدارة الخدمة المدنية: وهي ترتبط بصورة أساسية بمستوى تزويد العامة من المواطنين بالخدمات. فتحسين مستوى تقديم الخدمات يعني زيادة مستوى الفعالية مقارنة بالكلفة، وزيادة رقة توزيع الخدمات إضافة الى زيادة الأثر الإيجابي للخدمات، وهو ما أكدت عليه على التوالي المادتين 26 و 27 من دستور 2020 من أن الإدارة في خدمة المواطن... تضمن المرافق العمومية لكل مرتفق التساوي في الحصول على الخدمات وبدون تمييز. والجدول التالي يوضح وضع الجزائر على مؤشر فعالية الحكومة ومؤشر نوعية الحكم للأعوام 2011، 2016 و 2021

وضع الجزائر على مؤشر فعالية الحكومة و مؤشر نوعية الحكم للأعوام 2011، 2016

و2021

مؤشر نوعية الحكم (2.5+، 2.5-)	مؤشر فعالية الحكومة (100-0)	الجزا ئر
0.51 -	37.44	201 1
0.43 -	36.54	201 6
0.62 -	29.81	202 1

Source; WB, Governance Matters 2022, Worldwide Governance Indicators 2022
www.worldbank.org/governance /wbi/

حيث يقيس مؤشر فعالية الحكومة Government Effectiveness نوعية تقديم الخدمات العامة ونوعية جهاز الخدمة المدنية، ودرجة استقلاليتها، ونوعية وضع السياسات وتنفيذها، ومدى مصداقية التزام الحكومة بتلك السياسات.

ب--الإدارة الاقتصادية والمالية: لها علاقة مباشرة بالنمو المستدام، وهي تشمل كل العناصر ذات الأهمية للتنمية البشرية، سياسات الاقتصاد الكلي، إدارة القطاع الخارجي (التجارة والمعونات والاستثمارات والديون)، وتنظيم الأسواق والخصخصة، وشبكات الأمان الاجتماعي، وإدارة الموارد. ويتم تدعيم إدارة السياسات الموجودة في قمة الدولة من خلال خبراء على درجة عالية من المقدر، ومن خلال المعلومات والبحوث التي تمد السياسات بالتحليل والبدائل. والجدول التالي يوضح وضع الجزائر على مؤشر نوعية الأطر التنظيمية ومؤشر نوعية الحكم للأعوام 2011، 2016 و2021

وضع الجزائر على مؤشر نوعية الأطر التنظيمية و مؤشر نوعية الحكم للأعوام 2011، 2016

و2021

مؤشر نوعية الحكم (2.5+، 2.5-)	مؤشر نوعية الأطر التنظيمية (100-0)	الجزا ئر
1.21 -	9.48	201 1

الشرعية وبناء الحوكمة الرشيدة في الدستور الجزائري 2020

1.23 -	9.62	201 6
1.17 -	10.10	202 1

Source; WB , Governance Matters 2022, Worldwide Governance Indicators 2022
www.worldbank.org/governance /wbi/

حيث يقيس مؤشر نوعية الأطر Regulatory Quality التنظيمية مدى قدرة الحكومة على وضع وتنفيذ سياسات ولوائح تنظيمية سليمة من شأنها السماح بتفعيل نشاط القطاع الخاص وتشجيعه .

ج - الإدارة الحضرية: وهي ترتبط بكفاءة عمل المدن والبلديات المتعلق أساسا بالنمو المستدام العادل. وتشمل الإدارة الحضرية أنشطة متعددة تتعلق بالتخفيف من الفقر، وتحسين البيئة، وتحقيق العدالة بين الجنسين، واستدامة سبل المعيشة. وهي بذلك تتطلب مهارات قيادية وقدرات إستراتيجية لمواجهة هذه التحديات.

المطلب الرابع: المساءلة العامة للتنظيمات التنفيذية

يمكن القول أن آلية المساءلة العامة (من قبل المجتمع ومن قبل المواطنين) تعد واحدة من المبادئ المهمة الثلاث لتحقيق الفعالية في الأداء السياسي وجعل الحقوق الأساسية للمواطن موضع التنفيذ، باعتبارها معيارا ضابطا للأداء الحكومي .

إذ يعطي عامل الضبط هذا إمكانية أكبر لأداء أكثر فاعلية وكفاية لمؤسسات الدولة، وحتى للقطاع الخاص. ويفضي الى إيجاد ظروف سياسية وقانونية واقتصادية واجتماعية تفيد في إطلاق وتمكين القدرات الإنسانية، وتعزز من رفاهية الناس. وتقلل الى أبعد الحدود من ظواهر التخلف والمديونية والتردي البيئي. فضلا عن رفع مستويات النمو الاقتصادي، وتساعد نسب الكفاءات التعليمية والمهنية والصحية، بما ينقل المواطنين والمجتمع الى حالة من الازدهار والتقدم³⁰.

وصيغت العديد من التصنيفات لممارسة المساءلة طبقا لطبيعة المؤسسات التي تؤديها. منها المساءلة التشريعية التي يلعب البرلمان دورا مهما في تقييد الحكومة والرقابة عليها، وهو ما يضمن الى حد كبير إمكانية تحقيق فعالية الأداء، والوصول الى الرشادة في إدارة الدولة، وفق ما نصت عليه المادة 111 من دستور 2020، والمساءلة القضائية وأيضا المساءلة بالسلطة الرابعة سلطة الرأي العام .

الخاتمة:

ونخلص في نهاية هذا البحث الى ان الحديث عن مبدأ الشرعية كقيمة دستورية يكاد يُشكل توافقا واجماعا واسعا من حيث انه يحدد العلاقة الرابطة بين النظام السياسي مع وسطه المجتمعي، ويوفر الادارة الجيدة للحكم التي تتسجم مع القيم المعيارية للديمقراطية والعدالة الاجتماعية، غير ان الامر لا يخلو من التعقيد على مستوى التحليل والتطبيق عند البحث عن الكيفيات القانونية الضامنة لحماية هذا المبدأ وتدعيمه، فهذا الموضوع يعد من المواضيع الشائكة والمعقدة،، واهم ما توصلنا اليه:

- ان مفهوم الشرعية يتداخل وبشكل كبير مع مفهوم المشروعية، فكما اوضحه هذا البحث من ان هناك من يعتبر ان النظام القانوني معيارا لما هو شرعي، فهم يرون بتطابق المفهومين على أساس حكم القانون، فالحكومة الفعلية التي تضع قواعد عامة فعالة على أساس دستور فعال تمثل الحكومة الشرعية للدولة، وهو ما تبناه الدستور الجزائري 2016 بموجب نص المادة 12 من ان الدولة تستمد مشروعيتها وسبب وجودها من ارادة الشعب.

- ان تأكيد المضامين لكلا المفهومين و فق ما سبق ليس بهذه البساطة، وهو ما ناقشه البحث وتوصل الى ان الفكرة المستخلصة من اختزال الشرعية الى المشروعية واقتصارها على شكلية القوانين هي فكرة تفتقر للمصادقية، فمختلف القواعد القانونية حتى تكون فعالة ويقبل المواطنون بها لا تشترع الا بالاستناد الى هيئات معترف بها مقدما، وبالنتيجة فان المشروعية لا تشكل نمط شرعية مستقل، وانما تشكل مؤشرا على هذه الشرعية، والمحصلة النهائية، هي ان القانون هو فعلا شرطا اساسيا للشرعية، ولكنه غير كاف الا بقبول المواطنين ومكونات المجتمع الناتج اساسا من القدرة على جعل المواطن محور العملية السياسية. ووفق هذا المعنى المتقدم انتهى المؤسس الدستوري الجزائري بمقتضى المادة 13 من دستور 2020 على ان الدولة تستمد وجودها وشرعيتها من ارادة الشعب.

- ان هذه المقاربة الجزائرية للشرعية تجاوزت فكرة وضع الاطر القانونية والمؤسسية للعملية الديمقراطية، من قوانين الانتخابات والاحزاب السياسية ومؤسسات دستورية وقضائية الى مدى قبول الشعب لمن يحكمه ومن ثم الوصول الى مخرجات سياسية وقانونية تنال قبول ورضا الشعب وتضمن استمراريتها في الحكم

- ان النظام الدستوري الجزائري وضع أدوات دستورية تدعم هذا المبدأ وتؤسس لنظام حكم تشاركي تستمد فيه الحكومة وجودها وبقائها من ضمان حرية التعبير والمشاركة للمواطن وتكون قادرة على تحقيق الحاجات الانسانية واداء الوظائف المجتمعية، وفق أدوات أكد عليها دستور 2020

منها ما يرتبط بحكم القانون، ومنها ما يرتبط بمشاركة المواطن ومنها ما يتعلق بفعالية الاداء السياسي وكلها مجتمعة تشكل اطارا لبناء ودعم مبدأ الشرعية الضامن للرشادة السياسية.

- ان البحث استعان بالمؤشرات العالمية للحوكمة الرشيدة للاعوام 2011- 2016 - 2021 تلامس مستوى تفعيل هذه الادوات في الجزائر، على سبيل الاستئناس فقط، لان تفعيل الاحكام الدستورية لعام 2020 لازالت في البدايات الاولى، وان بعضها يحتاج الى قوانين لتنزيلها وتنفيذها، ونأمل ان هذه المقاربة الجزائرية يكون لها نتائج في غاية الأهمية في قادم الاعوام.

¹ Pierre Calame, De la Légalité a la Légitimité de la Gouvernance, mars 2003.

[Www. Institut- gouvernance. org/](http://www.institut-gouvernance.org/)

² Garlos Garcia-Revero, Democratisation, State and Society in the Middle East and North Africa, (p 477-504), COMPARATIVE SOCIOLOGY, Vol. 12, No 4, 2013, BRILL

³ خميس والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية: مع الإشارة الى تجربة الجزائر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه 44، ط1، فيفري 2003، ص22

⁴ أحمد ناصوري، النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية، ص(345 - 398)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الثاني، 2008.

⁵ خميس والي، مرجع سابق، ص23.

⁶ Pierre Calame. op. cit

⁷ Josiane Boulad-Ayoub, Légitimité, légalité et vie politique, p (71-80) article publier dan l'ouvrage : Souverainetés en crise, sou la direction de Josiane Boulad-Ayoub et Mercure du Nord. Québec : L'Harmattan et Les L'Université Laval, 2003.

⁸ وكانت الأنظمة العربية قد اختارت الإبقاء على مصدر الشرعية التقليدي، الذي يستند الى المرجعية الدينية، أو الانتساب الى أصول عربية قرشية، وحاول بعضهم الآخر بناء مصدر جديد للشرعية هو العقلانية القانونية والدستورية، بينما حاولت بعض الأنظمة الأخرى التوفيق بين المصدرين التقليدي والعقلاني في شكل ملكيات برلمانية دستورية، وأخيراً، استند بعضهم الى الشرعية الثورية. ولأن هذه الصيغ التي تبنتها هذه الأنظمة ظلت قاصرة على استيعاب التحول الاجتماعي الهائل في ظل عولمة الأنماط والمفاهيم وحتى القيم، تأكلت هذه الشرعية في ظل موجة الانتفاضات والاحتجاجات التي شهدتها معظم الدول العربية، وأصبح من الضروري التحرك نحو تنويع مصادر الشرعية. للاطلاع أكثر على موضوع المصادر التقليدية للشرعية، انظر: سعد الدين إبراهيم (وآخرون)، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1981، ص404

⁹ Pierre Calame. Op. cit

¹⁰ عيد الله، ثناء فؤاد، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997. ص43.

¹¹ كريم يوسف كشاكش، الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة، منشأة المعارف بالإسكندرية، ط 1987، ص 378.

¹² Rachel Kleinfeld Belton, Competing Definitions of the Rule of Law, Implications for Practitioners. CARNEGIE Papers , Rule of Low Series, Democracy and Rule of law Project ,Number 55. January 2005.

, p.(15- 18).

¹³ ibid.

¹⁴ WB, Governance and Development; p.(29-39). New York: Oxford University Press.

www.worldbank.org

¹⁵ OHCHR & UNDP, Séminaire sur les Pratiques de Bonne Gouvernance pour la Promotion des Droits de L'homme, S'eoul 15-16 septembre 2004,

¹⁶ Pierre Calame. Op. cit

الشرعية وبناء الحوكمة الرشيدة في الدستور الجزائري 2020

¹⁷ Arlette Heymann-DOAT, Les régimes politiques, collection : repères, n 244, Paris, La découverte, 31/12/1998, p.(69- 70)

¹⁸ أحمد ناصوري، مرجع سابق.

¹⁹ وفي هذا الصدد تشير الشرعية الى أكثر من التطابق مع القانون والخضوع له، لأنها تبدو حينئذ متطابقة على الصعيد السياسي مع الأعراف والسلوكيات والأفكار المنتشرة في المجتمع بشكل عام. للمزيد حول هذا الموضوع، انظر:

Josiane Boulad-Ayoub, Légitimité, légalité et vie politique, op. cit

²⁰ أحمد ناصوري، مرجع سابق.

²¹ طيبون حكيم، تكيف النظام السياسي الجزائري على ضوء دستور الجزائر لسنة 2020، مجلة الدراسات القانونية، الجزائر- ص(107- 122)، المجلد 8، العدد 1، جانفي 2022.

www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/318/8/1/177575

²² برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP وبرنامج إدارة الحكم في الدول العربية POGAR : التقرير الإقليمي المقارن لوضع القضاء في بعض الدول العربية، عمان، 2006.

www.pogar.org/publications/books/Rule_of_Low

²³ براج السعيد، بركات مولود، مدى استقلالية القضاء في التعديل الدستوري لسنة 2020، ص(490- 513) مجلة ايليزا للبحوث والدراسات، المجلد 6، العدد 2 (2021)، الجزائر

www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/433/6/2/170807

²⁴ Robert vanghn, les mécanismes de transparence : L'ouverture des institutions et l'obligation de rendu compte , Revue des droits de L'homme ;2006

²⁵ محمد ثامر كامل، إشكالية الشرعية والمشاركة وحقوق في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي العدد 251، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، جانفي 2000، ص111

²⁶ وهي مجموعة المؤسسات السياسية المهتمة خصيصا بالتنظيم والإدارة السياسية والاجتماعية ضمن حدود إقليم معين خدمة للمصلحة العامة. للمزيد راجع الوثيقة:

UNDP, Governance for Sustainable Human Rights 1997, pp.36

²⁷ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي: تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009، تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية، ص 53

²⁸ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي: تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002، خلق الفرص للأجيال القادمة.

²⁹ Jacques Chevallier, L'Etat post-moderne, droit et société, Maison des Science de L'Homme, N°35, L.G.D.J, 2édition, 2004. pp. 54-56.

³⁰ تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002، خلق الفرص للأجيال القادمة. مرجع سابق

قائمة المصادر والمراجع:

الشرعية وبناء الحوكمة الرشيدة في الدستور الجزائري 2020

أولاً: النصوص القانونية

- التعديل الدستوري الجزائري 2020، جريدة رسمية عدد 82، بتاريخ 30 / 12 / 2020

الوثائق الدولية

- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP وبرنامج إدارة الحكم في الدول العربية POGAR : التقرير الإقليمي المقارن لوضع القضاء في بعض الدول العربية، عمان، 2006.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي: تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2009، تحديات أمن الإنسان في البلدان العربية
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي: تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002، خلق الفرص للأجيال القادمة

ثانياً: الكتب

- سعد الدين إبراهيم (وآخرون)، أزمة الديمقراطية في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1981،
- عبد الله، ثناء فؤاد، آليات التغيير الديمقراطي في الوطن العربي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1997
- كريم يوسف كشاكش، الحريات العامة في الأنظمة السياسية المعاصرة، منشأة المعارف بالإسكندرية، ط 1987
- محمد ثامر كامل، إشكالية الشرعية والمشاركة وحقوق في الوطن العربي، مجلة المستقبل العربي العدد 251، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، جانفي 2000

ثالثاً: الرسائل والمذكرات

خميس والي، إشكالية الشرعية في الأنظمة السياسية العربية: مع الإشارة الى تجربة الجزائر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، سلسلة أطروحات الدكتوراه 44، ط1، فيفري 2003،

رابعاً: المقالات

- أحمد ناصوري، النظام السياسي وجدلية الشرعية والمشروعية، ص (345 - 398)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الثاني، 2008.
- براج السعيد، بركات مولود، مدى استقلالية القضاء في التعديل الدستوري لسنة 2020، ص (490 - 513) مجلة إيليزا للبحوث والدراسات، المجلد 6، العدد 2 (2021)، الجزائر
- www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/433/6/2/170807
- طيبون حكيم، تكييف النظام السياسي الجزائري على ضوء دستور الجزائر لسنة 2020، مجلة الدراسات القانونية، الجزائر- ص (107 - 122)، المجلد 8، العدد 1، جانفي 2022.

- www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/318/8/1/177575

باللغة الأجنبية:

- Pierre Calame, De la Légalité a la Légitimité de la Gouvernance, mars 2003.
- Garlos Garcia-Revero, Democratization, State and Society in the Middle East and North Africa, (p 477-504), COMPARATIVE SOCIOLOGY, Vol. 12, No 4, 2013, BRILL

الشرعية وبناء الحوكمة الرشيدة في الدستور الجزائري 2020

- Josiane Boulad-Ayoub, Légitimité, légalité et vie politique, p (71-80) article publier dans l'ouvrage : Souverainetés en crise, sou la direction de Josiane Boulad-Ayoub et Mercure du Nord. Québec : L'Harmattan et Les L'Université Laval, 2003
- Rachel Kleinfeld Belton, Competing Definitions of the Rule of Law, Implications for Practitioners. CARNEGIE Papers, Rule of Low Series, Democracy and Rule of law Project, Number 55. January 2005.
- WB, Governance and Development; New York: Oxford University Press
- OHCHR & UNDP, Séminaire sur les Pratiques de Bonne Gouvernance pour la Promotion des Droits de L'homme, S'eoul 15-16 septembre 2004
- Arlette Heymann-DOAT, Les régimes politiques, collection : repères, n 244, Paris, La découverte, 31/12/1998,
- Robert vanghn, les mécanismes de transparence : L'ouverture des institutions et l'obligation de rendu compte, Revue des droits de L'homme ;2006